

الرقابة الشرعية الداخلية فى المؤسسات الإسلامية

إعداد

دكتور/ محمد عبد الحليم عمر

أستاذ المحاسبة

مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى

بجامعة الأزهر

مقدم إلى

المؤتمر الثانى للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية

الذى تنظمه : « هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية »

١٨ - ١٩ شعبان ١٤٢٣هـ الموافق ٢٩-٣٠ أكتوبر ٢٠٠٢م

بمملكة البحرين

مقدمة

من أهم عوامل نجاح المؤسسات الإسلامية وقدرتها على المنافسة الصفة الإسلامية التي تتميز بها وما تنطوي عليه من ممارسة أعمالها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وقيمتها العليا الأمر الذي يتطلب العمل وباستمرار على ضمان وتأكيد والتحقق من التزامها بهذه الأحكام والتوجيهات بكل الطرق والأساليب، ومن هذه الأساليب التي تسيّر عليها جميع البنوك وشركات التأمين الإسلامية إنشاء هيئة للرقابة الشرعية يبدأ عملها منذ إنشاء البنك برسم أسلوب العمل به من الناحية الشرعية، ثم مراجعة العمليات التي يباشرها البنك في مختلف المجالات للتأكد من موافقتها لما تم وضعه من ضوابط شرعية، وإبداء الرأي أو الفتوى وتقديم المشورة فيما تعرضه عليها إدارة المؤسسة، ويمكن القول إجمالاً إن هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية قد أدت دورها غير أن حدود هذا الدور تعتبر دون المأمول وهذا ما صوره أحد أعلام هيئات الرقابة الشرعية في العديد من البنوك الإسلامية يقول: «أما الهيئات الشرعية في البنوك والشركات فقد حققت الحد الأدنى من أهدافها ويرجع ذلك إلى أن أعضاء الهيئة غير متفرغين وليس للهيئة أمانة متفرغة، ولابد من تصحيح هذا الواقع لكي تؤدي الهيئات واجبتها كاملاً»^(١). والمدخل لهذا التصحيح كما يوضحه فضيلته هو التوجه نحو الرقابة الشرعية الداخلية والذي بدأت بوادره تظهر أخيراً في بعض الصور التطبيقية العملية والتي منها: إنشاء أمانة عامة لهيئة الرقابة الشرعية متفرغة تتولى متابعة التنفيذ كما في الهيئة العامة للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية في السودان، أو وجود مراقب شرعي مقيم في البنك مندوباً عن هيئة الرقابة الشرعية كما في بنك دبي الإسلامي، أو إنشاء إدارة للتدقيق الشرعي الداخلي كما في بنك قطر الإسلامي.

وفضلاً عن الندرة التطبيقية لهذه الأساليب التصحيحية فإنها لم تلق عناية في الدراسة والكتابة عنها سوى ما أصدرته الهيئة^(٢) في المعيار رقم (٣) من معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية بعنوان: «الرقابة الشرعية الداخلية»، الأمر الذي يظهر معه مدى الحاجة إلى تكثيف وتعميق الدراسات حول الرقابة الشرعية الداخلية من أجل الإسهام في إنجاح مسيرة المؤسسات المالية الإسلامية، وهذا ما تعمل الهيئة عليه في مؤتمرها الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية المزمع عقده في أكتوبر ٢٠٠٢م المقبل إن شاء الله. حيث

(١) فضيلة الدكتور/ الصديق الضير - بحث الهيئات الشرعية - مقدم إلى المؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الذي تنظمه هيئة الخاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين رجب ١٤٢٢هـ - أكتوبر ٢٠٠١م، ص ٢٨-٢٩.

(٢) عندما ترد كلمة الهيئة في هذا البحث يقصد بها اختصاراً هيئة الخاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

خصصت أحد محاور المؤتمر تحت عنوان: «تطوير أساليب الرقابة الشرعية الداخلية» ولقد شرفتني الهيئة بأن أكون أحد المتحدثين حول هذا الموضوع لذا أعددت هذه الورقة التي بدأتها ببيان أهمية الرقابة الشرعية ومدى الحاجة إليها وأهدافها، ثم الانتقال إلى تحرير المفاهيم الأساسية للموضوع من أجل الوصول إلى تحديد المقصود بالرقابة الشرعية الداخلية وموقعها من نظم الرقابة الداخلية الأخرى وينتهي البحث بتناول مقومات وأساليب وأدوات الرقابة الشرعية الداخلية.

وبذلك فإن البحث يهدف إلى ما يلي:

- ١- بيان أهمية ومدى الحاجة إلى، وأهداف الرقابة الشرعية الداخلية لتأكيد ضرورة الاهتمام بها وأنه لا يغنى عنها وجود هيئات للرقابة الشرعية.
- ٢- تحرير المفاهيم المتصلة بالموضوع نظراً لوجود خلط وليس فيما كتب عنه وهو قليل من أجل تحديد المقصود بالرقابة الشرعية الداخلية ونطاقها والإطار العام لها.
- ٣- بيان مهام الرقابة الشرعية الداخلية والأساليب والإجراءات التي تتبع لأداء هذه المهام.

وفى نطاق موضوع البحث وسعيًا نحو تحقيق أهدافه فإنه تم تنظيمه وفق ما يلي:

المبحث الأول: مدى الحاجة إلى الرقابة الشرعية الداخلية وأهدافها.

المبحث الثاني: تحرير وتطوير المفاهيم المتصلة بالرقابة الشرعية الداخلية.

المبحث الثالث: مقومات وأساليب الرقابة الداخلية الشرعية.

المبحث الأول

مدى الحاجة إلى الرقابة الشرعية الداخلية وأهدافها

أولاً: مدى الحاجة إلى الرقابة الشرعية الداخلية:

من المقرر أن الأساس الذي تقوم عليه المؤسسات الإسلامية هو قيام أعمالها على أساس أحكام الشريعة الإسلامية وهذا ما تؤكد قوانين إنشائها ونظمها الأساسية، الأمر الذي يلزم معه العمل بكل الطرق والأساليب على ضمان التزامها بذلك والتحقق من هذا الالتزام باستمرار، وهذا ما يتطلب وجود رقابة شرعية داخلية، ويؤكد الحاجة إليها ما يلي:

أ) مساندة واستكمال دور هيئات الرقابة الشرعية، وذلك نظراً للآتي:

١- أن أعضاء هيئات الرقابة الشرعية غير متفرغين وبعضهم غير مقيم في الدولة أو البلد مقر المؤسسة الذي يراقب أعمالها، وبعضهم عضو في أكثر من هيئة للرقابة في مؤسسات عديدة، وكل ذلك يجعل من الصعوبة عليهم فحص ومتابعة أعمال المؤسسة باستمرار^(١).

٢- مهام هيئات الرقابة الشرعية كما هي في الواقع وكما تنص عليه القوانين واللوائح التي تنظم ذلك^(٢) تدور بين أعمال إنشائية ممثلة في وضع العقود والنماذج ونظم العمل، وأعمال إبداء الرأي فيما يعرض عليهم من مسائل إما في صورة فتاوى بالترجيح بين الآراء أو الاجتهاد في بحث المسائل المستحدثة أو الرد على استفسارات الإدارة، ثم فحص أعمال المؤسسة شرعاً، الأمر الذي لا يمكنهم المتابعة التفصيلية لكل ما يحدث في البنك.

٣- إن الرقابة الشرعية الداخلية تتكامل مع عمل هيئات الرقابة الشرعية في تحقيق الهدف من الرقابة الشرعية بوجه عام وهو ضمان الالتزام بالأحكام الشرعية في معاملات البنك، إذ يقدر سلامة الرقابة الشرعية الداخلية يمكن الهيئة الرقابة أن تحدد نطاق الفحص الذي تقوم به على أساس العينات ومن وجه آخر فإن الرقابة الشرعية الداخلية تتم وفق الأسس والسياسات والضوابط الشرعية التي تضعها هيئة الرقابة الشرعية للمعاملات.

٤- لتأكيد مدى الحاجة إلى الرقابة الشرعية الداخلية لاستكمال دور هيئات الرقابة الشرعية، فإنه توجد محاولات تطبيقية مثل وجود مندوب مقيم في المؤسسة من

(١) تقويم عمل هيئات الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية - الصادر عن المعهد الإسلامي للفكر الإسلامي

- الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ص ١٤-١٥.

(٢) فضيلة الدكتور/ الصديق الضير، مرجع سابق.

هيئة الرقابة يسمى المراقب الشرعى، أو وجود أمانة متفرغة للهيئة مقيمة وذلك من أجل المتابعة التفصيلية للأعمال والمعاملات، وهذه المحاولات رغم ندرتها تقصر عن أداء دور الرقابة الشرعية الداخلية المنشود.

٥- عمل هيئات الرقابة يقتصر على الرقابة اللاحقة، وأسلوب الرقابة السليم يجب أن يستمر زمنياً فى مراحل العمل الثلاث وهى الرقابة السابقة والرقابة المتزامنة والرقابة اللاحقة وهو ما يتحقق بواسطة الرقابة الشرعية الداخلية.

٦- إن عمل هيئات الرقابة فيه شبه كبير بعمل المراجع الخارجى للحسابات والذى يعتمد فى عمله على مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية فى المنشأة وعلى عمل المراجع الداخلى.

وهكذا يتضح أن وجود الرقابة الشرعية الداخلية ضرورى ولا يغنى عنه وجود رقابة الهيئات الشرعية، كما أن الرقابة الشرعية الداخلية لا تغنى عن رقابة الهيئات الشرعية الحاجة إلى هيئات الشرعية.

ب) من المقرر أن مسئولية الالتزام بالشريعة الإسلامية تقع على عاتق إدارة المؤسسة والعاملين فيها، وهذا ما قرره نصوص قوانين إنشاء هذه المؤسسات والنظم الأساسية لها التى تنص على التزام البنك أو الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية^(١) والمخاطبون بذلك بالطبع هم الإدارة بالدرجة الأولى، وهو ما أكدته الدراسات المتخصصة فى هذا المجال مثلما ما جاء «إن متابعة ممارسات هذه البنوك والتأكد من مطابقتها للأحكام الشرعية مسئولية جماعية للعاملين فى الإدارات المختلفة بهذه البنوك»^(٢) وهو ما جاء فى معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (١) الخاص بهيئة الرقابة الشرعية فقرة (١٤) ما نصه «يجب أن يشمل التقرير (تقرير هيئة الرقابة الشرعية) على بيان واضح يفيد أن إدارة المؤسسة مسئولة عن الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصورة صحيحة»، وهو ما تأكد أيضاً فى المعيار رقم (٢) الخاص بالرقابة الشرعية فقرة (٥) والذى انتهى بالعبارة التالية «مع مراعاة أن الرقابة الشرعية على المؤسسة لا تعفى الإدارة من تنفيذ جميع المعاملات طبقاً للشريعة»^(٣). وبما أنه يصعب على الإدارة خاصة الإدارة العليا

(١) فضلاً عنظر على سبيل المثال: المادة ٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء بنك فيصل الإسلامى المصرى، والمادة ٤ من قانون بنك فيصل الإسلامى السودانى، والتى جاء بها ما نصه «تخضع جميع معاملات البنك وأنشطته لما تفرضه الأحكام والقواعد الأساسية فى الشريعة الإسلامية» ويعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

(٢) تقويم عمل هيئات الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية - مرجع سابق ص ١١.

(٣) مجلد المعايير الصادر عن الهيئة - طبعة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ الجزء الخاص بمعايير الضبط ص ٦، ١٦.

القيام بذلك بنفسها بالمتابعة الشخصية عن طريق الإشراف المباشر لأعمال مرؤوسيه
للتحقق من الالتزام الشرعي. لذلك فإن الوسيلة المناسبة التي تساعد على أداء هذه
المسئولية هي الرقابة الشرعية الداخلية.

جـ- رغم مرور حوالي ربع قرن على إنشاء البنوك الإسلامية فإن الكثير من العاملين فيها
والذين لم يسبق تأهيلهم شرعياً بحكم تخصصاتهم المحاسبية والإدارية والقانونية، يجهلون
الكثير من الضوابط الشرعية لأعمالهم ولذلك يأتي تنفيذها أحياناً مستوفياً للنواحي الشكلية
مفتقداً الجوهر الشرعي، ووجود رقابة شرعية داخلية يساعد على فهم العاملين للأحكام
الشرعية وبالتالي يؤدي إلى سلامة أعمالهم شرعاً من حيث الشكل والجوهر.
وهكذا تتضح مدى الحاجة إلى الرقابة الشرعية الداخلية ومدى أهميتها والتي تظهر أكثر
ببيان أهدافها التي نتناولها في الفقرة التالية:

ثانياً: أهداف الرقابة الشرعية الداخلية:

يرتبط تحديد أهداف الرقابة وبيان حدودها، وهدفها العام، وخطواتها، بالمعنى العام
للرقابة وهذا ما يتطلب التعرض في إيجاز لبيان ذلك في المفهوم الإداري والمحاسبي
المعاصر، وفي المفهوم الإسلامي، ففي الفكر الإداري والمحاسبي يوجد اتجاهان: إحداهما^(١)
«التأكد أو التحقيق من أن التنفيذ متطابق لما أريد له أن يكون أو للخطة المقررة» وبالتالي
يقصر هدف الرقابة في كشف الأخطاء والتجاوزات عن المقرر وهو ما يعني أن تبدأ الرقابة
بعد التنفيذ. الاتجاه الثاني^(٢) فيرى أن الرقابة تعني « إخضاع التنفيذ ليطابق » وذلك عن طريق
الخطة» التحكم في الأداء الفعلي من خلال تهيئة كافة الإمكانيات أمام المسؤولين حتي لا يقعوا
في الأخطاء وبالتالي فإن الرقابة يكون ضمان الالتزام بأداء العمل على وجه سليم وذلك
يتطلب توسيع نطاق الرقابة وتعدد مراحلها لتبدأ قبل تنفيذ العمل وأثناءه وبعده، وإذا كنا
نتحدث عن الرقابة الشرعية فإنه يلزم أن نبين المفهوم الإسلامي للرقابة ونبدأه حول موضوع
الرقابة بوجه عام ، بالمعنى اللغوي للرقابة الذي جاء فيه من معاني الرقابة « الحفظ

(١) د/ محمد صديق عفيفي - الإدارة في مشروعات الأعمال - دار الكتب للنشر والتوزيع بالكويت - بدون
تاريخ ص ٣٢٢.

د/ متولي عامر " إطار المحاسبة الإدارية " دار النهضة العربية ١٩٦٩ ص ١١٢ : ١١٣

(٢) د/ أحمد رشيد " نظرية الإدارة العامة " دار المعارف ١٩٧٤ ص ٢٦٠.

د/ إبراهيم عثماوي « أساسيات المراجعة والرقابة الداخلية » - مكتبة عين شمس - بدون تاريخ
١٤٧/١

د/ مصطفى رشدي شيه " البناء الاقتصادي للمشروع - مؤسسة الثقافة الجامعية بالإسكندرية
١٩٧٩ ص ٣٥٠.

والحراسة»^(١) والرقيب الحافظ والحفيظ»^(٢) ومنه قول الله تعالى ﴿وإن عليكم لحافظين كراماً كاتبين تعلمون ما تفعلون﴾ وحافظين أى رقباء من الملائكة^(٣) وقوله تعالى ﴿إن الله كان عليكم رقيباً﴾ أى حافظاً^(٤) وإذا كان الحفظ من لوازم الرقابة فإنه لا يتصور أن تنتظر الرقابة حتى تقع المخالفات وتكشفها، بل لابد أن تبدأ قبل ذلك عن طريق مساعدة العاملين على ضمان الالتزام بالأداء السليم وهذا ما يظهر فى تفسير الآية السابقة حيث جاء «فهو يشرح لكم من الأحكام ما يصلح شأنكم ويعدكم للسعادة فى الدنيا والآخرة»^(٥) وهذا ما وعاه وسار عليه علماء المسلمين فى سبق واضح للفكر المعاصر فهو الإمام أبو حامد الغزالي فى كتابه إحياء علوم الدين^(٦) وهو يعدد خطوات الرقابة بوسع نطاقها بما لا يجعلها مقتصرة على كشف الأخطاء بل لضمان أداء العمل بدون أخطاء وحدد هذه الخطوات فى أربع هى:

- خطوة المشاركة، أى تحديد الشروط والضوابط التى يسير عليها العاملون فى أداء مهامهم ، ويقابلها فى المفهوم المعاصر التخطيط ووضع المعايير والتوجيهات.
- خطوة المراقبة: أى تتبع الإجراءات التنفيذية، وقسمها على خطوتين فرعيتين أطلق على الأولى: نظر قبل العمل، والغرض منه كما حدده حسم مادة الشر من منبعه الأول، وهو ما يسمى فى المفهوم المعاصر «الرقابة المانعة»، وأطلق على الثانية: النظر فى العمل وعرفة بأنه تفقد كيفية العمل وهو ملازم له فى جميع أحواله» وهو ما يطلق عليه فى المفهوم المعاصر الرقابة المتزامنه أو قياس الأداء.
- خطوة المحاسبة: وتعنى النظر فى نتائج العمل لمعرفة مدى مطابقته للمشاركة إما بالزيادة فيكون خيراً وإما بالنقص فيكون خطأ أو انحرافاً، ويقابل ذلك فى المفهوم المعاصر «الحكم وتقويم الأداء».
- خطوة المعاقبة والمجاهدة، أى العمل على تصحيح الأخطاء بما فيها تقرير الجزاء المناسب، ثم اتخاذ ما يلزم لعدم تكرار ذلك فى المستقبل.

وبناءً على هذا التحليل فإن هدف الرقابة الشرعية بوجه عام يجب ان لا يقتصر كما يري البعض على مجرد التحقيق أو التأكد من عدم مخالفة أعمال المؤسسة للشريعة كما ورد فى المعيار رقم (٢) الصادر عن الهيئة فى الفقرة (٤) تحت عنوان " الهدف من الرقابة

(١) الفيروز آبادي - بصائر ذوى التميز فى لطائف الكتاب العزيز - نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ٩٤ / ٣.

(٢) « لسان العرب لابن منظور» - دار المعارف ص ١٦٩٩.

(٣) (١٠، ١١، ١٢) تفسير القرطبي دار الغد العربي ١٠ / ٧٢٨٤ من سورة

(٤) الآية (١) من سورة النساء ، والتفسير القرطبي ٢ / ١٦٧٣.

(٥) تفسير المنار للسيد محمد رشيد رضا ٤ / ٣٣٨.

(٦) الإمام أبو حامد الغزالي " إحياء علوم الدين" دار المعرفة بيروت - بدون تاريخ ٤ / ٣٩٤ وما بعدها.

الشرعية" حيث جاء «تهدف الرقابة الشرعية إلى التأكد من أن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لا تخالف الشريعة لأن ذلك يمثل إحدى خطوات الرقابة وهو لا يتفق مع المفهوم الإسلامي للرقابة بل يجب أن يمتد الأمر إلى أبعد من ذلك وهو العمل على ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ، وهذا يتطلب وكما هو منصوص عليه في اختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في القوانين والنظم، قيامها بوضع وإقرار صيغ العمل وبتتقيف وعى العاملين بالنواحي الشرعية والإجابة على التساؤلات والاستفسارات، للعملاء^(١) ومراجعة المعاملات والتصرفات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية^(٢) وفي نظام آخر فإن اختصاصات الرقابة الشرعية "رسم أسلوب العمل بالبنك من الناحية الشرعية ، وإبداء الرأي من الناحية الشرعية فيما يحال إليها من معاملات البنك، وتقديم المشورة فيما يعرض عليها ومراجعة عمليات البنك من الناحية الشرعية^(٣). كما أن الأمر يتسع لدى البعض بالإضافة إلى ما سبق.

وإذا كانت الرقابة الشرعية الداخلية هي أحد مكونات نظام الرقابة الشرعية في المؤسسات الإسلامية بوجه عام فإن هدفها الأساسي يجب أن يتمشى مع المفهوم الإسلامي للرقابة ومع المنصوص عليه في نظم الرقابة الشرعية حسبما ورد في النظم الأساسية لها ، الأمر الذي يمكن معه تحديد الهدف العام للرقابة الشرعية الداخلية بأنه العمل على ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملات المؤسسة، وللتوصل إلى هذا الهدف العام أو الاستراتيجي يتطلب الأمر تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

أ - مساعدة الإدارة على أداء مسؤوليتها في تنفيذ المعاملات على أساس الأحكام الشرعية وذلك بفحص ملف كل عملية قبل التنفيذ وإقراره إن كان متفقاً مع الشريعة أو إبداء الرأي المبرر بمنعه ورفعها إلى الإدارة المسؤولة.

ب - مساعدة العاملين كل في موقعه على الالتزام بالشريعة من خلال الاحتكاك المباشر بالمراجعين الشرعيين الداخليين والذين يقاربونهم سنأً ووظيفة وإمكان الاستفسار منهم عن النواحي الشرعية المتصلة بعملهم.

ج - مراجعة الأعمال والعمليات أولاً بأولى قبل التنفيذ لمنع المخالفات الشرعية قبل وقوعها، وأثناء التنفيذ لسرعة اكتشاف هذه المخالفات والعمل على تصحيحها أولاً بأول.

د - مراجعة القوائم المالية الدورية التي تعد كل فترة خلال السنة (ربع سنوية أو نصف سنوية) لزيادة مصداقيتها الشرعية.

(١) د. عبد الستار أبو غدة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية» بحث منشور بمجموعة البركة - ١٤٢٠ هـ ص ١٠٦-١٠٨.

(٢) فقرة - ب المادة (١٧) من قانون المصارف الإسلامية اليمني رقم ٢١ لسنة ١٩٩٦.

(٣) المادة (٢٩) من النظام الأساسي لبنك فيصل الإسلامي السوداني

هـ- العمل على تأكيد ثقة المتعاملين مع البنك في سلامة التزامه بالأحكام الشرعية في المعاملات معهم والتي كانت السبب الرئيسي لتعاملهم مع البنك.

هذه هي أهمية وأهداف الرقابة الشرعية الداخلية، فما هو الشكل الذي يجب أن تكون عليه هذه الرقابة لتلبي هذه الحاجة وتحقق هذه الأهداف؟

هذا ما سنتعرض عليه في البحث التالي:

المبحث الثاني

تحرير وتطوير المفاهيم المتصلة بالرقابة الشرعية الداخلية

الرقابة الداخلية من المصطلحات أو المفاهيم المستقرة في علم المحاسبة والإدارة حيث تعتبر موضوعاً رئيسياً في فرع مراجعة الحسابات، وأحد الصور لوظيفة الرقابة في علم الإدارة وتجد طريقها في التطبيق العملي وتؤدي دورها بكفاءة، أما مصطلح الرقابة الشرعية الداخلية فهو مصطلح مستحدث ظهر أخيراً في مجال العمل المصرفي الإسلامي باعتباره أسلوباً لتصحيح وتفعيل دور الرقابة الشرعية كما سبقنا الإشارة إلى ذلك في المبحث الأول، وانطلاقاً من:

- أن العلم تراكمي.
- وأنه لا مانع شرعاً من الاستفادة من منتجات الفكر الإنساني عامة في البناء المعرفي الإسلامي طالما لم يصادم هذا الفكر أمر شرعياً وذلك استئناساً بالحديث الشريف عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الكلمة الحكمة ضالة المؤمن، حيثما وجدها، فهو أحق بها»^(١).
- أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سارت على هذا النهج في عملها^(٢).
- وهذا ما أكدته أحد علماء المسلمين المعاصرين^(٣) وعضو بأكثر من هيئة رقابة شرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بقوله: «ولا يخفى التشابه بين الرقابة الشرعية والمراجعة الخارجية بالرغم من اختلاف الأهداف والآلية، وهذا التشابه يصلح للاقتباس من مهنة المراجعة الخارجية التي هي الأقدم»، ثم يقول في موضع آخر: «ويمكن للرقابة الشرعية أن تستفيد من التطورات والدراسات التي أجريت في مجال المراجعة الداخلية».

(١) سنن ابن ماجه - تخريج: محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء الكتب العربية: ١٣٩٥/٢ حديث رقم ٤١٦٩.

(٢) مجلد معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن الهيئة ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م - ص ٢٦، ٤١. وفيه يتضح أن الهيئة أخذت بمنهج متوازن يقوم على الاستفادة من الفكر الإنساني عامة طالما لم يخالف الشريعة.

(٣) د. عبد الستار أبو غدة «الهيئات الشرعية تأسسها، أهدافها، واقعها» بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للهيئات الشرعية الذي نظمته الهيئة ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م صفحة ٣، ١٧.

ومن هذه المنطقات سوف نتناول تحرير المفاهيم المتصلة بالموضوع نظراً لما يحدث فيه من خلط ولبس مع بيان موقع الرقابة الشرعية الداخلية من نظم الرقابة الداخلية فى المؤسسات بشكل عام، وذلك على الوجه التالى:

أولاً: تحرير المفاهيم المتصلة بالموضوع:

نظراً لحدائثة موضوع الرقابة الشرعية الداخلية، فإنه تستخدم مصطلحات يحدث بينها خلط ولبس يلزم تحرير المقصود منها حتى يمكن وضع إطار سليم للرقابة الداخلية الشرعية ومن هذه المصطلحات: الأمانة العامة للهيئة الشرعية، المراقبة الشرعية - المراجعة الشرعية الداخلية - الضبط الشرعى الداخلى - الرقابة الشرعية الداخلية، واستثناساً بما ورد فى علم المراجعة فإن المفاهيم المتصلة بالموضوع هى:

أ - الرقابة الداخلية: وعند إطلاقها ينظر إليها ليس بصفقتها رقابة تنظيمية لها مكان فى الخريطة التنظيمية للمشروع فهى ليست وظيفة أو إدارة فى الهيكل التنظيمى للمنشأة وإنما هى نظام متكامل شامل له مقومات أساسية وأهداف محددة وأساليب وأدوات^(١).

ب - المراجعة الداخلية: نوع من الرقابة التنظيمية التى تنشأ لها وظيفة مستقلة فى الخريطة التنظيمية للمشروع فى صورة إدارة أو قسم مستقل ويقوم بمهامها مراجع أو مراجعون داخليون لمساعدة الإدارة فى التحقق من أداء وفعالية الأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية^(٢). وهى أحد مكونات نظام الرقابة الداخلية.

ج - الضبط الداخلى: والإطلاق الغالب له هو مجموعة الإجراءات التى تتبع لحماية الأصول من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام، وبذلك فالضبط الداخلى أحد مكونات الرقابة الداخلية ومن نظمها الفرعية^(٣).

ويظهر من ذلك أن مفهوم الرقابة الداخلية بصفته نظاماً يمثل الإطار العام الذى تندرج تحته أساليب وإجراءات ونظم الرقابة الأخرى من مراجعة داخلية وضبط داخلى الأمر الذى يتطلب عندما نطلق مصطلح الرقابة الشرعية الداخلية أن نحدد ما هو المقصود منه وأثر ذلك على شكل وإطار هذه الرقابة، وهذا ما سنتناوله فى الفقرة التالية.

(١) المعيار رقم (٦) من معايير المراجعة الدولية.

(٢) وليم توماس، أمرسون هنكى « ترجمة د. أحمد حجاج ، د. كمال سند - دار المريخ بالسعودية ١٩٨٩، ص ٣٨٢.

(٣) د. محمود عمر باعيسى ، د. أحمد سلطان «أصول المراجعة والرقابة الداخلية» دار حافظ للنشر ١٩٨٩ ص ١٣٥ وما بعدها.

ثانياً: ما المقصود بالرقابة الشرعية الداخلية؟

من خلال ما كتب عن ذلك وهو قليل نجد أن البعض يقصد بالرقابة الشرعية الداخلية كونها رقابة تنظيمية فى صورة إدارة أو قسم ويمارسها شخص أو مجموعة أشخاص مؤهلين لذلك، وهذا ما يظهر فى معيار الهيئة رقم (٣) حيث جاء فى البند الثانى من المعيار ما نصه: «يجب أن تتم الرقابة الشرعية الداخلية من خلال قسم مستقل/ إدارة مستقلة أو جزء من إدارة الرقابة الداخلية حسب حجم المنشأة»^(١).

وهذا ما سار عليه كاتب آخر فى بحث له، فتحت عنوان: الرقابة الشرعية الداخلية جاء «ويمكن للرقابة الشرعية أن تستفيد من التطورات أو الدراسات التى أجريت فى مجال المراجعة الداخلية فتكون هناك مراجعة داخلية شرعية إما كجزء من إدارة المراجعة الداخلية أو كإدارة مستقلة يطلق عليها إدارة المراجعة الشرعية الداخلية»^(٢).

والأمر يتطلب إعادة النظر فى هذا التصور للمقصود بالرقابة الشرعية الداخلية، والنظر إليها بصفة نظام وليس وظيفة للآتى: هذا التصور لتحديد المقصود بالرقابة الشرعية الداخلية من الاكتفاء كوظيفة يقوم بها شخص إلى نظام متكامل وذلك بالعمل على واستناداً إلى ما يلى:

أ - استناداً إلى المعنى العام للرقابة فى المفهوم الإسلامى والفكر الإدارى المتطور السابق الإشارة إليه فى المبحث الأول فإن الأمر يتطلب توسيع نطاق الرقابة الشرعية الداخلية لا لتقتصر على التحقق من سلامة التنفيذ بعد إتمام العمل وإنما لتساعد العاملين على كيفية أداء العمل بطريقة سلمية فهى ليست وسيلة لكشف المخالفات الشرعية وإنما لمنع هذه المخالفات كلما أمكن ذلك.

ب - إن الهدف العام من الرقابة الشرعية الداخلية هو ضمان الالتزام بالأحكام الشرعية وذلك يتطلب توسيع نطاقها إلى أبعد من المراجعة الشرعية.

ج - إن المقصود من الرقابة الداخلية فى علم المراجعة هو النظام وليس الرقابة التنظيمية فى صورة وحدة أو قسم أو إدارة تحت مسمى المراجعة الداخلية التى هى فى حد ذاتها تمثل أحد مكونات أو مقومات نظام الرقابة الداخلية.

(١) مجلد المعايير الصادرة عن الهيئة - الجزء الخاص بمعايير الضبط مرجع سابق ص ٢٤ وما بعدها. ومن الجدير بالذكر أن هذا المعيار فرق بين الرقابة الشرعية الداخلية كوظيفة تنظيمية، وبينها كنظام وذلك حيث نص فى البند (١٧) على أن نطاق عمل الرقابة الشرعية الداخلية فحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية لدى المؤسسة ولكنه أطلق عليهما معاً مصطلح رقابة شرعية داخلية الأمر الذى يتطلب التفرقة فى المصطلح.

(٢) د. عبد الستار أبو غدة مرجع سابق ، ص ١٧، حسنى يوسف داود «الرقابة الشرعية فى المصارف الإسلامية» نشر المعهد العالمى للفكر الإسلامى - ط ١ - ١٩٩٦ ت ص ٦٢-٦٣.

د - مما سبق تتضح أهمية التفرقة بين المصطلحين حتى لا يحدث خلط أو لبس أو تضيق لنطاق الرقابة الشرعية الداخلية، فيطلق مصطلح الرقابة الشرعية الداخلية ويقصد به النظام، ويطلق مصطلح المراجعة الشرعية الداخلية ويقصد بها الوظيفة.

من أجل ذلك كله فإنه من الأفضل النظر للرقابة الشرعية الداخلية على أنها نظام وليست وظيفة، وأن تكون من ضمن النظام العام للرقابة الداخلية، كما يتم توضيحه في الفقرة التالية.

ثالثاً: موقع الرقابة الداخلية الشرعية من النظام الرقابي في المؤسسات المالية الإسلامية: انطلاقاً من المستقر عليه في علم المراجعة بخصوص الرقابة الداخلية بشكل عام، وحيث أن الهدف العام من هذه الرقابة هو المحافظة على الأموال وهو هدف مطلوب شرعاً ويضاف إليه في حالة الرقابة الشرعية الداخلية المحافظة على الدين، لذلك نقترح أن يتم وضع الرقابة الشرعية الداخلية ضمن الإطار العام للرقابة الداخلية، وهذا ما سار عليه معيار الضبط رقم (٣) الصادر عن الهيئة حيث جاء في الفقرة (٣) من المعيار ما نصه : الرقابة الشرعية الداخلية جزء لا يتجزأ من وسائل الرقابة في المؤسسة» وهذا يتطلب بداية التعرف على مفهوم الرقابة الداخلية ثم موقع الرقابة الشرعية الداخلية منها، فمن المتفق عليه في عملية المراجعة أن الرقابة الداخلية تعرف بأنها:

نظام شامل يتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية والخطط والطرق والمقاييس والأدوات المتناسقة بهدف حماية الأصول وتوفير الدقة للعمليات المحاسبية والارتقاء بالكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة^(١).

ويتكون هذا النظام من نظم فرعية لكل نظام منها هدف محدد إلى جانب الأساليب والإجراءات والأدوات الخاصة بكل نظام فرعي بالإضافة إلى مقومات عامة للنظام.

ونظراً لما تقوم عليه المؤسسات المالية الإسلامية من الالتزام بالأحكام الشرعية فإن الأمر يتطلب إدخال ضمان الالتزام الشرعي بذلك ضمن الإطار العام للرقابة الداخلية وبالتالي يلزم إعادة صياغة تعريف الرقابة الداخلية من منظور إسلامي في الآتي:

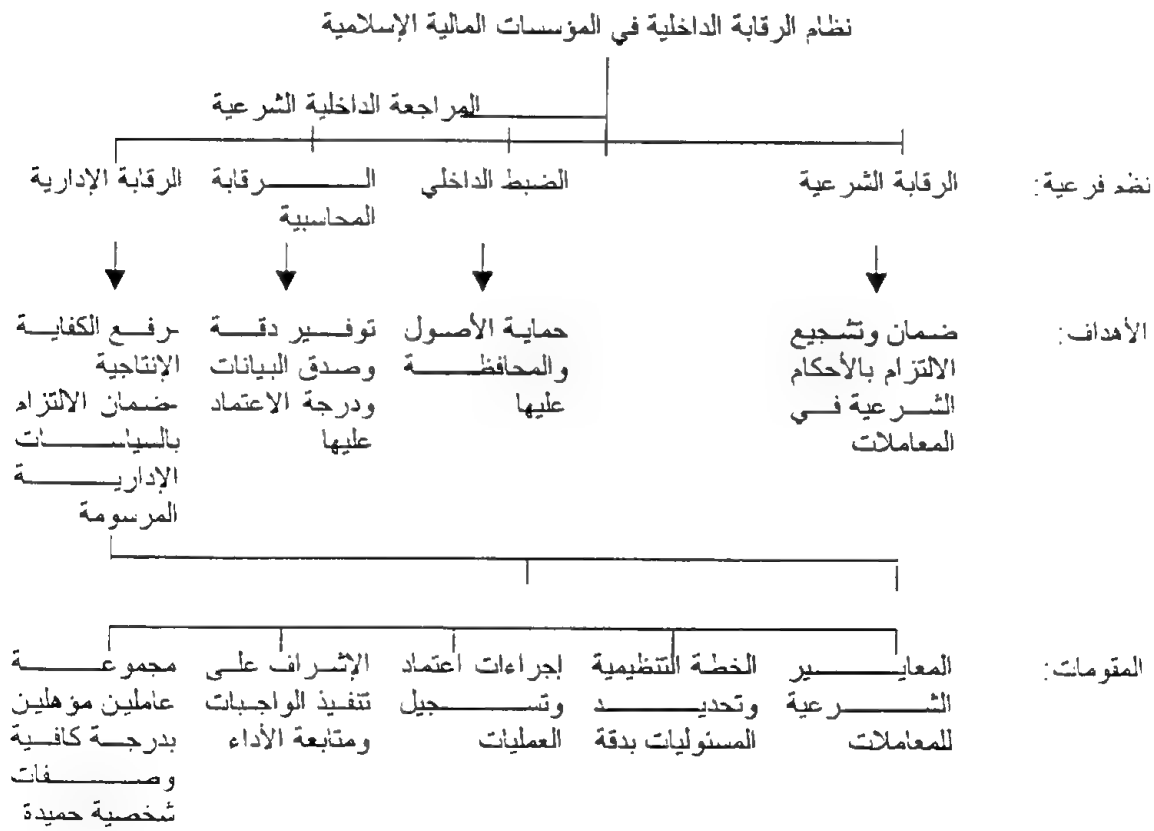
«الرقابة الداخلية نظام شامل يتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية والخطط والطرق والمقاييس والأدوات المتناسقة بهدف ضمان وترويج التزام العاملين بالأحكام الشرعية المقررة للمعاملات، وحماية الأصول والمحافظة عليها وحسن استخدامها، والعدالة في تحديد الحقوق

(١) هذا التعريف وضعته لجنة المراجعة التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين عام ١٩٤٨ ويلقى قبولا عاما لدى كتاب المحاسبة والمحاسبين والمنظمات المهنية ويرد نصه في جميع كتب المراجعة ووثائق معايير المراجعة الصادرة عن المنظمات المهنية المحلية والدولية.

والالتزامات، وتوفير الدقة والصدق للبيانات المحاسبية، إتقان العمل من أجل الارتقاء بالكفاية الإنتاجية، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة".

ولقد أضفنا بعض العبارات استناداً إلى بعض المقررات الإسلامية وسعيًا لإسلامية نظام الرقابة الداخلية، فبجانب إدخال هدف ضمان التزام العاملين بالأحكام الشرعية للمعاملات باعتبار أن ذلك مسئولية شخصية دينية وتعاقدية على كل منهم، أضفنا في هدف حماية الأصول أو الأموال تعبير المحافظة عليها لأن المحافظة أعم من الحماية ولأن ذلك يتناسق مع المفهوم الإسلامي للرقابة، كما أضفنا العدالة في تحديد الحقوق والالتزامات لأن عمل المؤسسات المالية قائم على أساس المشاركة والعدالة قيمة إسلامية مطلوبة، إضافة إلى النص على إتقان العمل بصفته قيمة إسلامية كوسيلة لتحقيق الكفاية الإنتاجية.

وبإدخال الرقابة الشرعية الداخلية ضمن النظام العام للرقابة الداخلية في المشروع يظهر الإطار العام لها في الشكل التالي:



وبقراءة هذا الشكل يراعى ما يلي:

- 1- أن المراجعة الشرعية الداخلية من مكونات نظام الرقابة الداخلية، ولكن وضعها ومهامها من الأمور التي تحتاج إلى تفصيل سوف نتناوله في المبحث التالي.

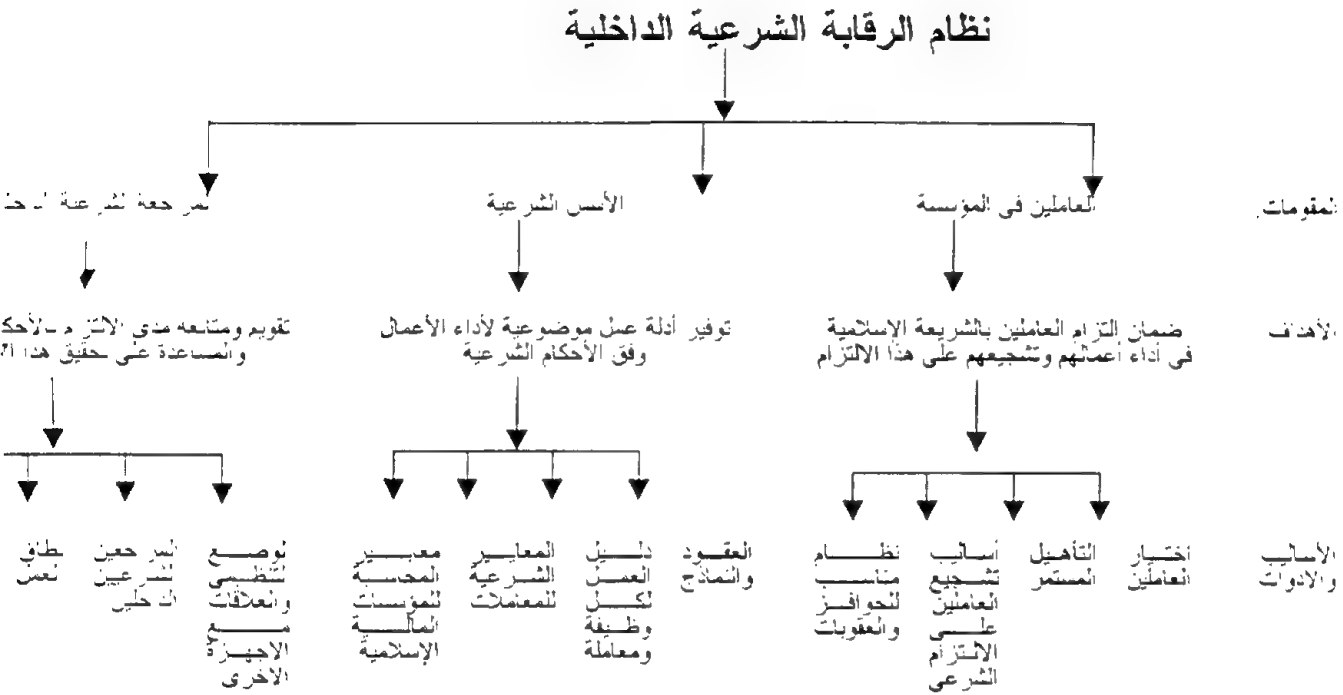
٢- أن الفصل بين النظم الفرعية للرقابة الداخلية هو فصل من أجل التوضيح أما من حيث الجوهر فكل نظام منهما له علاقة عضوية بالنظم الأخرى فعلى سبيل المثال فإن هدف حماية الأصول والمحافظة عليها هدف شرعي ومحاسبي ومسئولية إدارية ولا يمكن تحقيقه بإجراءات الضبط الداخلي وحدها.

٣- أننا لمقومات للنظام ككل مطلوب توافرها في كل نظام فرعي، وإذا كان موضوع البحث هو نظام الرقابة الشرعية الداخلية فإن الأمر يتطلب التعرض له تفصيلاً وهو ما يتم بيانه في المبحث التالي.

المبحث الثالث

مقومات وأساليب الرقابة الشرعية الداخلية

استناداً إلى ما سبق ذكره من المقصود بالرقابة الداخلية الشرعية بصفة نظام فرعى من أنظمة الرقابة الداخلية وليست وظيفة تنظيمية ، فإنه يمكن وضع إطار هذا النظام في الشكل التالي:



ويتناول فيما يلي شرح هذه المقومات وما يتصل بها:

أولاً: العاملين في المؤسسة: من المقرر أن الأعمال تتم في أي مؤسسة بواسطة العنصر البشري ممثلاً في مجموعة العاملين بدءاً من الإدارة العليا وحتى أصغر موظف، وإذا كان المطلوب من الرقابة الشرعية هو ضمان الالتزام بالشريعة الإسلامية في أداء الأعمال، فإن ذلك يعني شرعية تصرفات وسلوك العاملين الوظيفي كل في موقعة، وبما أن هذه التصرفات لها شكل وجوهر، كما أنه توجد منطقة حرة من سلوك الناس لا يمكن لأي قاعدة قانونية أو إلزامية من الخارج أن تطولها، وإذا لم يوجد دافع ذاتي من الشخص للالتزام بالقواعد القانونية أو الإلزامية، فإنه سوف يتحایل لعدم الالتزام بها، أو يلتزم بأداء العمل شكلاً دون الالتزام بالجوهر، وللتوضيح أكثر بمثال عملي من الواقع فإنه من الشروط الشرعية في بيع المرابحة شراء البنك للسلعة وتملكها فعلاً قبل بيعها مرابحة، وفي بعض الأحيان يقوم العاملون بإعداد مستندات العملية كاملة (طلب شراء •

عقد مواعدة - وجود فاتورة شراء السلعة باسم البنك - وجود محضر استلام مندوب البنك للسلعة - عقد بيع المراجعة للعميل) وكل ذلك يتم على الورق في نفس الوقت رغم أنه قد لا توجد سلعة، أو أن السلعة عند العميل ذاته الذي يتسلم المبلغ نقداً بناء على توكيل البنك له بالشراء^(١).

ففي هذا المثال تم الالتزام شكلياً بالشرعية بينما جاء جوهر العملية مفرغاً منها ويصعب على الرقابة الشرعية اكتشاف هذه المخالفة الأمر الذي يؤكد ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري في المؤسسات المالية الإسلامية لضمان الالتزام بالأحكام الشرعية، وهذا يتطلب ما يلي:

أ) حسن اختيار العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية: ويستند ذلك إجمالاً إلى التحذير الذي ورد في الحديث النبوي الشريف من إسناد الأمر إلى غير أهله في قوله الرسول ﷺ « إذا ضعيت الأمانة فانتظر الساعة. قال: يا رسول الله وكيف إضاعته؟ قال: إذا أسند الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة»^(٢) وفي هذا دلالة على أنه إذا ساد إسناد الأعمال لغير المتخصصين فإنه إنذار بخرابها ونهايتها.

والمعايير العامة لاختيار العاملين كما هو مقرر في علم الإرادة^(٣) تتمثل في توافر الشروط المهنية ممثلة في التأهيل المناسب والخبرة، والشروط الشخصية ممثلة في القيم الأخلاقية، والشروط الذهنية ممثلة في العقلانية، وهذا ما سبق به علماء المسلمين فجانبا اشتراط العقل كقاعدة عامة في تحمل المسؤوليات شرعاً، فإنه يشترط في صلاحية تقليد العمل حسبما جاء «من استقل بكفايته، ووثق بأمانته»^(٤)، ولذا فإنه يلزم عند اختيار العاملين التأكد من توافر الشروط التالية:

١- التأهيل المناسب للوظيفة من الناحية الفنية (محاسب - إداري - قانوني) إلى جانب المعرفة الكافية بالجوانب الشرعية للأعمال التي تتم في المؤسسة، وإذا كان التأهيل متاح الآن يتم من خلال الدراسة في الجامعات والمدارس، فإنه للأسف لا توجد مقررات بها للبنوك وشركات التأمين الإسلامية، الأمر الذي يتطلب أن تعقد المؤسسة

(١) بحث التفاصيل العملية لعقد المراجعة في النظام المصرفي الإسلامي - للباحث - منشور في مجلد أعمال ندوة: خطة إستراتيجية الاستثمار في البنوك الإسلامية - المنعقدة بالأردن عام ١٩٨٦م، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بمكة، ومؤسسة آل البيت بالأردن.

(٢) صحيح البخاري بحاشية السندی - دار إحياء الكتب العربية - ١٢٨/٤ ..

(٣) د. علي محمد عبد الوهاب وآخرين - إدارة الموارد البشرية - كلية تجارة عين شمس ١٩٩٧ ص ٢٧.

(٤) الأحكام السلطانية للماوردي - مطبعة الحلبي بمصر ١٣٩٣هـ - ص ٢٠٩.

دورة تدريبية تأهيلية لمدة لا تقل عن شهرين لمن يقع عليهم الاختيار قبل استلام العمل^(١) أو اشتراط مدة خبرة كافية في العمل في إحدى المؤسسات المالية الإسلامية.

٢- الصفات الشخصية: فبجانب تمتعه بشخصية سوية فإنه يلزم التأكد من تمسكه بالقيم والأخلاق والإسلامية والالتزام بأداء الشعائر الدينية، ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال المقابلة والاختبارات وتزكية من شخصين على الأقل مرموقين يعرفونه جيداً.

ب) التأهيل المستمر: إن الدورة التدريبية التأهيلية المقترحة عقدها للموظف قبل استلامه العمل لا تغنى عن الاستمرار في التأهيل من خلال الحاق العاملين بالدورات التدريبية التي تعقدها إدارة التدريب بالمؤسسة أو مراكز التدريب المصرفية المتخصصة، من أجل تعميق معرفتهم بالجوانب المصرفية الإسلامية وإلمامهم بالجديد فيها وتوضيح بعض المسائل والأمور التي تختلط عليهم، فالمثل يقول: «إن الإنسان عدو ما يجهل» وبالتالي لا ينتظر من موظف يجعل بعض الجوانب الشرعية أن يعمل على التمسك بها، وقد يدفعه الخجل أو عدم الإحساس بالحاجة إلى الآخرين أو بأنه أقل منهم معرفة، على عدم السؤال عن ما يجهله، لذلك فإنه يلزم مواصلة التأهيل الشرعي للعاملين باستمرار^(٢).

جـ) أساليب تشجيع العاملين على الالتزام الشرعي: المعرفة وحدها غير كافية لضمان التزام العاملين الشرعي، ولذلك يلزم العمل على تشجيعهم للالتزام ذاتياً بالشرعية من خلال أساليب عديدة منها ما يلي:

١- من المعروف أن الإنسان يلتزم أكثر بالأعمال والنشاطات التي يرى أنها تحقق مصلحته، ومن المصالح التي يحرص الإنسان - خاصة المسلم - عليها المحافظة على دينه بطاعة الله سبحانه وتعالى وعدم عصيانه، وإذا كان الكثير من العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية اتجهوا للعمل بها ويفخرون بذلك لأنهم ابتعدوا عن العمل في البنوك التقليدية التي تشوب ممارستها مخالفات شرعية عديدة، فإن خروجهم على الإجراءات الشرعية المقررة في أداء أعمالهم يوقعهم في ارتكاب الحرام الذين هربوا منه في البنوك التقليدية ويلزم العمل على توعيتهم بذلك ومن

(١) يمكن هيئة الخاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من خلال المجلس الشرعي وضع هذا البرنامج التدريبي ومادته العلمية والإنفاق بشأنه مع المؤسسات المالية الإسلامية ومراكز التدريب المتخصصة في كل دولة على تنفيذه.

(٢) لقد لاحظت في خلال الدورات التدريبية التي أحاضر فيها للعاملين في البنوك الإسلامية أن بعضهم وقد وصل إلى وظائف متقدمة وعمل مدة طويلة لم يسبق له أن حضر دورات تدريبية ويجهل الكثير من الجوانب الشرعية، ونظراً لقصر مدة الدورة التي يحضرها فإن المواد التدريبية فيها تتناول العموميات التي لا تكسب العاملين المهارات الشرعية اللازمة للعمل - وهو ما يجب العمل على تداركه في الاقتراح الوارد في الهامش أعلاه.

هنا يستحق الربط بين مصلحتهم الذاتية وضرورة التزامهم بالأحكام الشرعية المقررة بما يشجعهم على التمسك بالشرعية في أعمالهم.

٢- التوعية المستمرة للعاملين بالأحكام والضوابط الشرعية للأعمال التي يمارسونها وذلك من خلال المحاضرات ومشاركة بعضهم في اجتماع هيئات الرقابة الشرعية عند بحث موضوعات تدخل في اختصاصاتهم، والزيارات المستمرة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية للعاملين في أماكن عملهم^(١).

٣- العمل على غرس الولاء للتجربة المصرفية الإسلامية في نفوس العاملين وبأنهم أصحابها.

د) رقابة عملاء المؤسسة على مدى الالتزام بالشرعية: إن الكثير من هؤلاء العملاء يتوجهون للتعامل مع البنك الإسلامي من أجل كونه يمارس أعماله وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ولو عرف أنه توجد مخالفات شرعية في معاملاته مع البنك لا تمتنع عن هذا التعامل أو طالب بإزالة هذه المخالفات، ولتحقيق ذلك ومن أجل أداء البنك لدوره في نشر الثقافة الاقتصادية الإسلامية في المجتمع لتغيير البيئة التي يعمل فيها، فإنه يلزم أن يوضح للعملاء على ظهر النماذج التي يتعامل بها أهم الضوابط الشرعية بصورة مبسطة، وتوضيح أنه بالتزامه بها يرضى الله عز وجل، ويطلب منه الإبلاغ عن أي مخالفة لها تقع من أحد الموظفين، ودعوته لمقر البنك لتوضيح الأمر له وإزالة أسباب الخلاف في اجتماع مع الرقابة الشرعية، ففي مثال واقعي ذهب أحد الأشخاص لبنك إسلامي لشراء سيارة بالمرباحة وعند مناقشة الموظف المسئول في تفاصيل العملية قال له الموظف أن البنك يضيف فائدة على ثمن شراء السيارة بنسبة الفائدة السارية في السوق وتزيد بزيادة مدة الأقساط، ولما قال له العميل أنتم بنك إسلامي والمفروض أن لا تتعاملوا بالفوائد، قال له الموظف هذه هي التعليمات التي نسير عليها، وحضر لى العميل واستفسر منى عن الضوابط الشرعية للمرباحة وكتب ذلك في مذكرة رفعها إلى إدارة البنك التي عالجت الموضوع، ومن ثم تتضح أهمية مشاركة العملاء في الرقابة على مشروعية المعاملات.

هـ) نظام مناسب للحوافز والعقوبات: إن نجاح أي عمل يلزم له أن يمارس على أنه مسئولية ملقاه على عاتق الفرد، ذلك أنه إذا عذمت المسئولية فسوف يفسد النظام^(٢)، وكل مسئولية لابد أن يسبقها إلزام وتنتهي بمحاسبة الإنسان عن أداؤها، ومجازاته ثواباً أو عقاباً

(١) لقد تبين لى من خلال اتصالات عديدة بالعاملين أثناء مشاركتي في الدورات التدريبية أن الكثير من العاملين لم يقابل أى من أعضاء هيئات الرقابة الشرعية بل إن البعض لا يعرف أسماءهم.

(٢) د. محمد عبد الله دراز «دستور الأخلاق في القرآن الكريم» مؤسسة الرسالة - ١٩٧٣م ص ٢١.

على مدى التزامه بأداء المسؤولية كاملة، وإذا كان من عناصر نظام الرقابة الداخلية العام نظام سليم للحوافز والعقوبات ويتم تطبيقه على العاملين عن طريق منحهم مكافآت أو ترقية إذا أجادوا في العمل، وتوقيع الجزاءات عليهم إذا قصروا، فإنه يلزم أن يتضمن هذا النظام تقرير جزاءات ايجابية على الالتزام الشرعى أو سلبية على المخالفات الشرعية وفق لائحة تعد لهذا الغرض، وهذا يؤدى إلى حرص العاملين على الالتزام بالشرعية فى أداء أعمالهم.

ثانياً: أسس الرقابة الشرعية الداخلية: إذا كانت السمة الأساسية للمؤسسات المالية الإسلامية هى قيام أعمالها على أساس الأحكام الشرعية، وأن دور الرقابة الشرعية بوجه عام هو تأكيد وضمان الالتزام بهذه الأحكام، فإن الأمر يتطلب بيان الأحكام الشرعية لتكون هى الأساس الذى يستند إليه العمل والرقابة فى هذه المؤسسات، وحيث أن هذه الأحكام وردت فى كتب الفقه وفق منهج معين وتصنيف خاص، وأنه توجد آراء فقهية مختلفة حول كل مسألة فى المذاهب الفقهية وداخل المذهب الواحد، وأنه توجد الكثير من المسائل المستجدة فى التطبيق تحتاج إلى اجتهاد فقهي، وأنه ليس لدى العاملين بهذه المؤسسات القدرة على الرجوع للمؤلفات الفقهية لاستخلاص المعلومات التى يسيرون عليها فى أعمالهم، لذلك فإن الأمر يقتضى القيام بدراسات بواسطة متخصصين للآتى:

- تحديد الوظائف والأعمال والمعاملات التى تقوم بها المؤسسة.
- تحديد الجوانب الشرعية المتصلة بكل عمل ومعاملة.
- الترجيح بين الآراء الفقهية لاستخلاص ما يناسب منها ظروف التطبيق وبحسب قوة الأدلة التى يعتمد عليها.
- الاجتهاد لبيان حكم المسائل المستحدثة
- إعادة صياغة الجوانب الشرعية فى صورة ضوابط ومعايير محددة تحكم الأداء التفصيلي لكل عمل ومعاملة.
- وضع هذه الضوابط فى صورة أدلة عمل مكتوبة.

والمختصون المؤهلون للقيام بكل ذلك هم رجال الشريعة، ولذلك فإن هذا العمل يمثل أحد المهام الأساسية لهيئات الرقابة الشرعية وهذا ما تنص عليه النظم والقوانين وما يتفق عليه الكتاب فيما يعرف بالعمل الإنشائي الذى تمارسه هذه الهيئات، وبما أن الأمر لا يتوقف لتأكيد وضمان الالتزام بالأحكام الشرعية على مجرد وضع الضوابط الشرعية للعمل لذلك فإنه يلزم أن يشارك رجال الشريعة فى إعداد أدلة العمل الشرعية كل من: إدارة المؤسسة لأن الالتزام

الشرعى أحد مسؤولياتها ولا بد أن تكون متفهمه لأسلوب وضع هذه الأدلة وما تحتويه، وكذا إدارة المراجعة الشرعية الداخلية التى تفحص العمل بالاستناد إلى هذه الأدلة ، بل أن الأمر يستلزم بعد وضع هذه الأدلة توعية جميع العاملين بها حتى تتوفر لديهم المعرفة التى تعينهم على تشجيع الالتزام الشرعى فى أعمالهم.

وتتمثل هذه الأدلة فى الأدوات التالية:

أ (نماذج العقود والاتفاقات التى تستخدمها المؤسسة فى التعامل مع العملاء مثل عقود التمويل من مضاربات ومشاركات ومراجعات وإجارة وسلم واستصناع.. بحيث تحتوى هذه العقود على الأركان والشروط الشرعية لكل عقد منها وكذا الشروط الصحيحة التى يمكن إضافتها.

ب (نماذج مستندات المعاملات التى تحتوى على شروط تؤثر على تحديد حقوق والتزامات المؤسسة والمتعاملين معها، مثل طلبات فتح الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة، والاعتمادات المستندية، وخطابات الضمان، وتحصيل المستحقات إلى غير ذلك من نماذج أداء الخدمات المصرفية.

ج (قواعد ونماذج توزيع الأرباح والخسائر بين المؤسسة وأصحاب حسابات الاستثمار.

د (المعايير والتطلبات الشرعية للمعاملات ، وهى معايير قام المجلس الشرعى بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبدء فى وضعها لتكون دليلاً ومرشداً للإدارة والعاملين ولهيئات الرقابة الشرعية.

هـ (معايير المحاسبة التى وضعتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بعد دراسات فقهية ومحاسبية موسعة تهدف إلى التحديد السليم والعادل للحقوق والتزامات وتوفير بيانات محاسبية دقيقة وصادقة ومستندة إلى الأحكام الشرعية^(١). من خلال بيان كيفية المعالجة المحاسبية لكل معاملة وعملية تتم فى هذه المؤسسة.

و (دليل العمل التفصيلى الذى يوضح الضوابط الشرعية التفصيلية لكل خطوة من خطوات العمل فى جميع الأقسام شاملة النماذج والمستندات والسجلات وكيفية إعدادها والتسجيل فيها وسلطات الاعتماد والإقرار.



(١) لقد تم الانتهاء من إعداد عدد (٢) بيان لأهداف ومفاهيم الخاسبة، وعدد (١٦) معيار للمحاسبة وعدد (٤) معيار للمراجعة، وعدد (٤) معيار للضوابط، بالإضافة إلى ميثاق أخلاقيات الخاسب والمراجع ورغم مضى مدة طويلة على إعداد هذه المعايير وأما لاقت قبولاً من المنظمات الدولية إلا أنه للأسف لم تلتزم أغلب المؤسسات المالية الإسلامية بتنظيمها.

ثالثاً: المراجعة الشرعية الداخلية: إن العناية باختيار العاملين وتأهيلهم والعمل بكل الأساليب لتشجيعهم على الالتزام الشرعى وتوفير أدلة العمل الموضوعية التى تساعد على ذلك يحتاج إلى متابعة وتقويم دورى مستمر، فقد لا يلتزم بعض العاملين أو تستجد أمور تحتاج إلى وضع أسس لها، أو إجراء تعديلات فى الأسس والنظم القائمة، إلى غير ذلك الأمور التى تتطلب وجود متابعة وتقويم مستمر للعمل وهو ما استقر عليه العمل فى علم المراجعة، بوجود مراجعة داخلية يخصص لها إدارة أو قسم مستقل ضمن الخريطة التنظيمية للمشروع وتعد إحدى مكونات نظام الرقابة الداخلية، ولقد سبق القول إن موضوع المراجعة الشرعية الداخلية فى المؤسسات المالية مازال من الموضوعات المستجدة التى لم تأخذ طريقها فى التطبيق إلا نادراً، ولذا فإن الأمر يحتاج إلى وضع التصور المناسب لها وهذا ما نحاوله فى الفقرات التالية:

أ (الوضع التنظيمى للمراجعة الشرعية الداخلية والعلاقات مع الأجهزة الأخرى: المراجعة الداخلية نوع من الرقابة التنظيمية التى تتم من خلال قسم أو إدارة مستقلة وهنا نتساءل:

- ما هو مكان هذا القسم أو الإدارة فى الخريطة التنظيمية للمؤسسة؟

- من تتبع هذه الإدارة وتخضع لسلطاته ؟

- ما هى العلاقات بين المراجعة الداخلية والأجهزة الأخرى؟

وللإجابة على ذلك نورد ما يلى:

١- إن المراجعة الداخلية وإن كانت من حيث الوظيفة والمهام جزءاً أساسياً من نظام الرقابة الداخلية إلا أن الكتاب فى علم المراجعة اختلفوا حول وضعها داخل إطار هذا النظام، فمنهم من يرى أن تكون فى أعلى هذا النظام^(١)، ومنهم من يراها أحد أساليب الإشراف ومتابعة الأداء الذى يعد من المكونات التفصيلية للرقابة الداخلية^(٢)، وهذا يؤثر على وضعها التنظيمى، فطبقاً للرأى الأول: يكون وضعها التنظيمى فى إدارة مستقلة تابعة للجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة، وطبقاً للرأى الثانى: يكون وضعها التنظيمى فى الإدارة المتوسطة، والوضع الأفضل أن تكون فى قمة التنظيم الإدارى للمؤسسة بالتبعية للجنة المراجعة إن وجدت أو لمجلس الإدارة مباشرة وينبثق منها قسمان مستقلان أحدهما للمراجعة الشرعية الداخلية وذلك لأن الإدارة العليا مسئولة عن الالتزام الشرعى والمراجعة الشرعية الداخلية إحدى وسائلها لتحقيق ذلك،

(١) د. محمود باعيسى ، د. أحمد سلطان - أصول المراجعة والرقابة الداخلية - مرجع سابق ص ١٣٤.

(٢) د. محمود شوقى عطا الله - بحوث فى المراجعة - مكتبة الشباب - ١٩٨٣ - ص ١١

- د. محمد نصر الهوارى - د. محمد توفيق - أصول المراجعة والرقابة الداخلية - مكتبة الشباب

١٩٩٧ ص ١١٠-١١١.

ومن جانب آخر فإن نطاق عمل المراجعة الداخلية يمتد ليشمل تقويم نظم الرقابة الفرعية الأخرى.

٢- أما بخصوص تبعية المراجعة الداخلية الشرعية ، فإن لهذه التبعية ثلاث وجوه هي:
الوجه المالى: بمعنى ما هى الجهة التى تدفع أتعاب المراجعين الشرعيين الداخلية؟
الوجه الإدارى: بمعنى ما هى الجهة التى تعينهم وتختص بشئونهم الوظيفية مثل ضبط الحضور والانصراف والترقية والفصل؟
الوجه الفنى: بمعنى ما هى الجهة التى تضع أسس العمل لهم فنياً ومطالبين أمامها بإعداد تقارير عن أعمالهم؟

إن ما عليه غالبية التطبيق - رغم ندرته - وهو ما يطلق عليه الأمانة العامة للجنة الشرعية أو المراقب الشرعى الداخلى يعتبر مندوباً عن هيئة الرقابة الشرعية بل ربما يكون عضواً أساسياً فيها ويكون حلقة الوصل بين الهيئة والمؤسسة وقد يأخذ أتعابه من المخصصات لهيئة الرقابة الشرعية، وبالتالي فإنه يمكن القول فى ظل هذا النموذج إن تبعية المراجعة الشرعية الداخلية لهيئة الرقابة الشرعية وهذا وضع غير مناسب إذا من الأفضل أن تكون التبعية للإدارة العليا فى المؤسسة، والسبب فى ذلك أن مسئولية الالتزام الشرعى تقع على عاتق الإدارة ولا يعفيها من ذلك وجود هيئة الرقابة الشرعية كما سبق ذكره، ومن جانب آخر فإن مسئوليات ونطاق عمل هيئة الرقابة الشرعية يختلف عن ذلك فى المراجعة الشرعية الداخلية وهذا ما سارت عليه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فلقد أقرت معيار الضبط رقم (١) الصادر عنها جاء فى البند (٦) تعين هيئة الرقابة الشرعية من بين أعضائها أو غيرهم مراقباً أو أكثر للمساعدة فى أداء مهامها، وبجانب ذلك فى المعيار رقم (٣) خصصته للرقابة على الشرعية الداخلية والتى تقصد به المراجعة الداخلية الشرعية الداخلية كما يفهم من نص البند (٥) فى المعيار فيما نصه: «يمكن القيام بعمل الرقابة الشرعية الداخلية عن طريق إدارة المراجعة الداخلية» وهو ما تأكد أيضاً فى البند (٣) من المعيار فيما نصه: «الرقابة الشرعية الداخلية جزء لا يتجزأ من وسائل الرقابة فى المؤسسة وتعمل وفقاً للسياسات الموضوعية من قبل المؤسسة» ومن هذا كله يلزم الفصل الإدارى بين المراجعة الشرعية الداخلية، وهيئة الرقابة الشرعية ومندوبيها فى المؤسسة.

٣- أما بخصوص العلاقة بين المراجعة الشرعية الداخلية والأجهزة والنظم الأخرى فى المؤسسة فيمكن أن تكون على الوجه التالى:

- العلاقة مع هيئة الرقابة الشرعية، نظراً لأن مجال العمل واحد فإنه يجب أن يكون بينهما تعاون وتكامل وتنسيق، بحيث تعتمد الهيئة على أعمال المراجعة الداخلية فى مراجعة وفحص الأعمال التنفيذية، وبالتالي تكون مراجعة الهيئة لهذه الأعمال اختيارياً

دون حاجة إلى تكرار العمل، ودون الحاجة إلى تعيين مندوب من الهيئة بصفة مراقب متفرغ لذلك، كما أن المراجع الشرعي الداخلي سيكون حلقة الوصل بين إدارة المؤسسة وهيئة الرقابة الشرعية في تجهيز وعرض المسائل المستجدة التي تحتاج إلى بيان حكم الشريعة ووضع الضوابط الشرعية الخاصة بها، وعلى الجانب الآخر فإن على هيئة الرقابة الشرعية أن تشارك رئيس إدارة المراجعة الشرعية الداخلية في اجتماعاتها والاستئناس برأية في الجوانب التنظيمية التي يطلبها وضع الضوابط الشرعية لها، وإمداده باستمرار بالفتاوى والإرشادات التي تصدرها.

- العلاقة مع العاملين بالمؤسسة، وتكون بجانب الفحص والتقويم الشرعي لأعمالهم وفق الأسس الموضوعية، الامتداد إلى مجال التعاون والتنسيق والإسهام في حل المشكلات التي تعترضهم انطلاقاً من المفهوم الإسلامي للرقابة الذي يقوم على منع حدوث الأخطاء وليس تصيّد الأخطاء.

ب) المراجعين الشرعيين الداخليين^(١): ويلزم أن تتوفر الكفاية الفنية اللازمة لأداء أعمالهم ومن أهمها أن يكونوا مؤهلين ولديهم خبرة كافية في النواحي الشرعية والمصرفية، إلى جانب تمتعهم بشخصية سوية مستزنة وأخلاق إسلامية حميدة وقدرة على التحليل والاستنتاج، ونظراً لأن عملهم فيه معنى الشهادة والحكم على أعمال الآخرين لذلك يلتزم أن تتوفر فيهم الأمانة والعدالة والصدق والقدرة على قول كلمة الحق لله دون التأثير بأي شيء تحقياً للاستقلال الذاتي المطلوب في المراجعين عامة، ويلزم أن تشارك هيئة الرقابة الشرعية في اختبار هؤلاء المراجعين، وأن يتم استمرار المحافظة على رفع كفاءتهم المهنية من خلال التأهيل المتواصل والتدريب المستمر ويمكن أن تتم المراجعة الشرعية بواسطة المراجعين الداخليين الذين يراجعون النواحي المالية والإدارية بشرط تأهيلهم لذلك دون الحاجة إلى وجود مراجع داخلي ممارس وآخر شرعي بما يخفض الأعباء المالية ويوفر الوقت.

ج) نطاق عمل المراجعة الشرعية الداخلية: لقد تطور نطاق عمل المراجعة الداخلية في علم المراجعة من المراجعة المالية أو المحاسبية إلى مراجعة الأعمال والنظم الفرعية، وتحول هدفها من الاقتصار على اكتشاف الأخطاء إلى المساعدة على أداء الأعمال بدون

(١) إن ما اشتمل عليه معيار الضبط رقم (٣) الخاص بالرقابة الشرعية الداخلية يشمل على الشروط والضوابط الخاصة بالمراجعين الشرعيين الداخليين وهي كافية وشاملة ويلزم العمل على الالتزام بها، وإن جاءت تحت مسمى «المراقبين الشرعيين الداخليين».

أخطاء، وبناء على ذلك فإن على المراجعة الشرعية الداخلية وباعتبارها أحد الوسائل لنظام الرقابة الشرعية الداخلية أن تعمل على تحقيق الهدف العام من هذه الرقابة وهو ضمان الالتزام الشرعى فى جميع أعمال المؤسسة، وبذلك يتسع نطاقها لتشمل بجانب التأكد من الالتزام الشرعى فى الأعمال التنفيذية التفصيلية، فحص وتقوم مكونات نظام الرقابة الشرعية ككل وما يحتوى عليه من وسائل وأدوات، والتقويم الشرعى للقرارات التى تصدر من الإدارة وهو ما يتضح تفصيلاً فى الفقرة التالية.

(د) مهام المراجعة الشرعية الداخلية ومتطلبات وأساليب تنفيذها، وهذه الفقرة تتضمن ثلاث أمور نتناولها على الوجه التالى:

الأمر الأول: مهام المراجعة الداخلية، ولقد استندنا فى تحديدها إلى هدف الرقابة الشرعية بوجه عام، وما ورد بشأنها فى معيار الضبط رقم ٣ الصادر عن الهيئة وما يرد بشأنها فى اختصاصات المراجعة الداخلية بوجه عام كما ترد فى كتب المراجعة إضافة إلى طبيعة الأعمال والمعاملات فى المؤسسات المالية الإسلامية، وفى ضوء ذلك كله يمكن تحديد هذه المهام فى ما يلى:

١- المشاركة فى اختيار العاملين للتأكد من المامهم بالجوانب الشرعية المتصلة بأعمالهم ثم المشاركة فى توعية العاملين من خلال اللقاءات المباشرة والمحاضرات والدورات التدريبية وإمدادهم بالقرارات والفتاوى والدراسات التى تصدر عن هيئة الرقابة الشرعية والرد على استفساراتهم.

٢- فحص نظام الرقابة الشرعية الداخلية وتقويمه للتأكد من كفاية وفعالية النظام والتحقق من أنه يتم تطبيقه والعمل بموجبه.

٣- المشاركة مع الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية فى وضع وتعديل العقود والنماذج التى تستخدم.

٤- فحص الأعمال التى تتم فى المؤسسة من خلال مراجعة ملف كل عملية، والتأكد من خلوها من المعاملات المنهى عنها شرعاً.

٥- مراجعة القرارات التى تصدرها المؤسسة وكذا السياسات التى تضعها وإجراءات تنفيذها للتأكد من مطابقة ما جاء فيها مع ما أقرته هيئة الرقابة الشرعية من ضوابط وفتاوى.

٦- مراجعة الحسابات فى السجلات والدفاتر المحاسبية للتأكد من إجرائها وفق معايير المحاسبة المقررة.

٧- مراجعة دراسات الجدوى للمشروعات والأعمال التى تعتزم المؤسسة تمويلها بما فيها دراسة العملية للتأكد من شرعيتها ودراسة حالة العميل للتأكد من كفاءته وأمانته.

- ٨- مراجعة العقود والاتفاقيات التي تبرمها المؤسسة مع الغير للتأكد من موافقتها للنماذج التي أقرتها هيئة الرقابة الشرعية وأن الشروط الإضافية تتفق مع الشريعة ولا تخالفها.
- ٩- فحص الضمانات المقدمة من العملاء للتأكد من كفياتها ومطابقتها للشروط الشرعية للضمانات.
- ١٠- متابعة العمليات والمشروعات التي تتم مع الغير في صورة مشاركة أو مضاربة للتحقق من التزام الشريك والمضارب بالشروط المتعاقد عليها خاصة بالنسبة لما يحمل عليها من تكاليف ومن مراعاة مشروعية المعاملات.
- ١١- فحص أسباب الخسائر لبعض العمليات التي تتم مع الغير مشاركة أو مضاربة للتحقق من مدى مسئولية العميل عنها من عدمه وبالتالي التقرير الشرعي لمن يتحمل بهذه الخسائر.
- ١٢- فحص ومراجعة معاملات المؤسسة مع البنوك التقليدية للتحقق من مشروعيتها ومن أنها لا تتطوى على فوائد ربوية.
- ١٣- فحص الديون المتأخرة على العملاء والتعرف على أسباب توقفهم : هل هي المماطلة أو الإعسار؟ للتصرف الشرعي حيالهم.
- ١٤- المشاركة في لجان التحكيم بين المؤسسة والعملاء بصفة مراقب.
- ١٥- الرد على استفسارات العملاء فيما يتعلق بالجوانب الشرعية في تعاملهم مع المؤسسة.
- ١٦- متابعة تنفيذ توصيات هيئات الرقابة الشرعية حول بعض العمليات.
- ١٧- تجميع وصياغة المسائل الشرعية المستجدة والتي طرأت أثناء التنفيذ لعرضها على هيئة الرقابة الشرعية.
- ١٨- متابعة تصحيح التجاوزات الشرعية التي اكتشفها المراجع الداخلي أو هيئة الرقابة الشرعية.
- ١٩- فحص الديون التي تقرر إعدامها والتعرف على سبب الإعدام إن كان بسبب سوء تصرف المسئولين في المؤسسة أن تقصيرهم فلا تحمل على حسابات الاستثمار ، وأن كانت بسبب يخرج عن نطاق مسئوليتهم فتحمل على حسابات الاستثمار.
- ٢٠- حصر الكسب المخالف للشريعة ومتابعة التصرف فيه وفقاً للإجراءات الشرعية المقررة.
- ٢١- مراجعة عمليات الصرف الأجنبي للتحقق من توافر الشروط الشرعية لعقد الصرف فيها.
- ٢٢- فحص ومراجعة توزيع الأرباح بين المؤسسة وأصحاب حسابات الاستثمار للتحقق من مطابقتها للقواعد المقررة.

٢٣- مراجعة وفحص حساب الزكاة المطلوبة من المؤسسة، ومراجعة القوائم المالية لصندوق الزكاة إن وجد.

٢٤- مراجعة مدى استحقاق المقترضين قرصاً حسناً ومراجعة القوائم المالية لصندوق القرض الحسن.

٢٥- مراجعة القوائم المالية الدورية والختامية للتأكد من استيفائها لمتطلبات معيار العرض والإفصاح الصادر عن الهيئة ومدى دقة وعدالة البيانات الواردة بها.

٢٦- إعداد تقرير دورى وختامى بنتيجة المراجعة ومناقشة ما جاء بها من ملاحظات مع الإدارة المختصة قبل إصدار التقرير بصفة نهائية على أن تسلم صورة من التقرير إلى لجنة المراجعة تمهيداً للعرض على مجلس الإدارة ، وصورة لهيئة الرقابة الشرعية. هذه هى أهم مهام واختصاصات المراجعة الشرعية الداخلية والتي تقوم بها باستخدام أساليب فنية نتاولها فى الفقرة التالية.

الأمر الثانى: أساليب ممارسة المراجعة الشرعية الداخلية: وهى أساليب مستقرة فى علم المراجعة بشكل عام ومنها ما يلى:

١- الزيارات الميدانية لمواقع العمل خاصة فى حالات مثل التحقق من قبض البنك للسلعة قبل بيعها مرابحة ومراجعة أعمال الفروع والمندوبيات التى لا يوجد بها قسم للمراجعة الداخلية، وكذا زيارة واقع العمل بالنسبة لعملاء مضاربة أو مشاركة أو استصناع، وللشركات التى تساهم المؤسسة فيها، وذلك للحصول على تأكيد عملى واقعى بسلامة المعاملات من الناحية الشرعية.

٢- المراجعة المستندية من خلال الإطلاع على وفحص العقود والنماذج وكافة المستندات التى يحتوئها ملف العملية.

٣- المراجعة الحسابية للتأكد من دقة العمليات الحسابية وأن مبالغ البنود المذكورة تخص العملية وعدم اهمال شىء منها.

٤- الاستفسارات والمناقشات مع الموظفين للحصول على بيانات ومعلومات تمكنهم من التحقق من صحة العمليات شرعاً.

٥- المراجعة الدفترية بالإطلاع على الدفاتر المحاسبية والسجلات البيانية والإدارية.

٦- المصادقات التى يرسلها المراجع إلى المتعاملين مع المؤسسة للتصديق على مدى صحة العمليات التى تتم معهم والضوابط الشرعية التى تحكمها.

٧- الملاحظة الشخصية والاستنتاج والمقارنات.

ولكى يؤدى المراجع الشرعى الداخلى هذه المهام بهذه الأساليب فإنه يلزم توفر متطلبات نتاولها فى الفقرة التالية.

الأمر الثالث: متطلبات تنفيذ المراجعة الداخلية : ومن أهمها ما يلى:

- ١- تخطيط العمل ووضع برنامج تفصيلى يحتوى على الأعمال المطلوب منه القيام بها وكيفية تنفيذها والمسئول عن التنفيذ وتوقيت التنفيذ.
- ٢- توفر مواد المراجعة، وهى ما يستند إليه المراجع فى الحكم على مدى شرعية المعاملات وتتمثل فى أدلة العمل السابق ذكرها بالإضافة إلى الفتاوى والاستشارات والتوصيات التى تصدر عن هيئة الرقابة الشرعية والتى يجب أن يعد ملفات لكل منها مرتبة ومصنفة حسب نوع العملية للرجوع إليها.
- ٣- يراعى عند إعداد الدورة المستندية لكل مستند ونموذج، والتى تعنى تحديد الخطوط التنظيمية التى تمر فيها المستندات على الإدارات والأقسام المختلفة إما لإضافة بيانات عليها أو نقل بيانات منها أو اعتماد ما جاء بها ، أن تكون المراجعة الشرعية الداخلية إحدى الإدارات التى يمر بها كل مستند ونموذج قبل اعتماده إدارياً لاعتماده شرعياً.
- ٤- يكون للمراجع الشرعى الداخلى حق الإطلاع بدون قيود على جميع المستندات والسجلات والدفاتر والنماذج حتى ولو بعد حفظها مركزياً أو فى الأقسام المختلفة لاستيفاء معلومات منها تلتزم فى عمله، كما يكون من حقه الاتصال بكل من لهم صلة بعمله داخل المؤسسة وخارجها دون قيود.
- ٥- يكون من حق المراجع الشرعى الداخلى القيام بزيارات ميدانية للمواقع التى لأداء عمله فيها صلة بتنفيذ مهامه على الوجه الأكمل.

الخلاصة

- لقد تناولنا فى هذا البحث موضوع الرقابة الشرعية الداخلية على الوجه التالى:
- أن الرقابة الشرعية الداخلية ضرورية لضمان الالتزام الشرعى لمعاملات المؤسسات الإسلامية ولمساعدة الإدارة على أداء مسئوليتها ولأن الرقابة الشرعية الخارجية بحكم طبيعتها ومهامها لا يمكنها تحقيق الرقابة التفصيلية على أعمال المؤسسات.
 - أن الهدف الأساسى للرقابة الشرعية الداخلية هو العمل على ضمان الالتزام الشرعى فى أعمال المؤسسات المالية الإسلامية إلى جانب أهداف فرعية أخرى.
 - أن التصور المناسب للرقابة الشرعية الداخلية هو النظر إليها بصفة نظام فرعى من نظام الرقابة الداخلية وليس مجرد رقابة تنظيمية يقوم بها قسم أو إدارة.

- أن الإطار العام للرقابة الشرعية الداخلية تتكون من مقومات هي مجموعة العاملين في المؤسسة، والأسس الذي تمثل أدلة موضوعية لأداء الأعمال وفق الأحكام الشرعية، وإدارة مراجعة شرعية داخلية.
- أنه توجد مجموعة ممن الأساليب والأدوات والإجراءات الخاصة بكل مقوم من مقومات الرقابة الشرعية الداخلية تساهم في إنجاز هذه الرقابة بشكل فعال.

والله ولي التوفيق